زيادات الحافظ المزي في كتابه تحفة الأشراف- مسند أسامة بن زيد أنموذجا

أ. حسن بن محمد بن أحمد آل بكري

سلم البحث في ١٤٤٦/٩/٩هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٦/١٠/١١هـ

ملخص البحث:

احتوى هذا البحث: "زيادات الحافظ المزي في كتابه (تحفة الأشراف بمعرفة الأشراف), مسند أسامة بن زيد رضي الله عنهما أنموذجًا, وهو يحتوي على جزء نظري ضمنته تعريفًا موجزًا بالحافظ المزي وحياته العلمية، وكذلك تعريفًا بكتابه "تحفة الأشراف"، ومكانته، ومنهجه فيه, كما يحتوي على جزء عملي درست فيه زيادات الحافظ المزي التي زادها على كتب الأئمة، من مسند أسامة بن زيد رضي الله عنهما, وقد كانت دراستي للجزء النظري, بكتابة نص الحديث الذي فيه الزيادة كما أورده المزي في كتابه، حتى يتبين وجه الزيادة كما قصدها، ثم تخريج الحديث الذي أورد المزي طرقه، ودراسة أسانيده بالقدر الذي يوصل إلى درجته، ثم بعد الدراسة أبين الفائدة من الزيادة بشيء من التفصيل، وأنهيت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

Abstract:

This research contained: "The increases of the exemplary conservatorship in his book (masterpiece of honorable knowledge) Osama bin Zeid Rahbullah's support is a model, and it contains a theoretical part that included a brief definition of Al-Mizziyah and his scientific life, as well as a definition of his book "Masterpiece of Honors", his status, and his approach to it, as it contains a practical part in which I have studied the increases of Al-Hafiz Al-Mazzeh over the books of imams, from Osama bin Zeid Rafallah. It was my study of the theoretical part, by writing the text of the talk in which the increase is reported in his book, so as to show the face of the increase as intended, and then graduating the talk that Al-Mezzi described his ways, studying his ands to the extent that he reached his degree, and then after the study demonstrating the usefulness of the increase in some detail, and ending the research with a conclusion in which I mentioned my most important findings.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإن علم الحديث من أجل العلوم وأشرفها، لتعلقه بالمصدر الثاني للتشريع الإسلامي، ولهذا العلم أنواع[1] منها علم "معرفة الصحيح من الحديث"، ولا شك أن هذا النوع هو لب علم الحديث، وتكمن أهميته في كونه يبين لنا

ما هو محتج به من حديث رسول الله ﷺ فيؤخذ به ويعمل بموجبه، وما هو غير ذلك فيترك ويطرح.

وقد تنوعت التصانيف في ذلك وكان من أحسنها وأجودها، وأجلها موقعًا عند الخاصة والعامة، "صحيح البخاري" لأبي عبد الله محمد ابن إسماعيل، ثم "صحيح مسلم" لأبي الحسين مسلم بن الحجاج، ثم "سنن" أبي داود، ثم "الجامع" للترمذي، ثم "السنن" للنسائي، ثم "السنن" لابن ماجه.

ولكل من هذه الكتب مزية يعرفها أهل الشأن، وقد انتشرت هذه الكتب في بلاد الإسلام، وعظم الانتفاع بها، وصنفت فيها التصانيف، وعلقت عليها تعاليق، بعضها في معرفة ما اشتملت عليه من المتون، وبعضها في معرفة ما احتوت عليه من الأسانيد.

وقد هيأ الله تعالى العلامة الحافظ المزي يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي (ت٧٤٢هـ)، ليؤلف أفضل كتاب في أطراف الكتب الستة وبعض لواحقها، وهو "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف". يُعتبر هذا الكتاب من أجلِّ الكتب التي جمعت أطراف أحاديث الكتب الستة وما يجري مجراها من مؤلفات بعض أصحابها (كمقدمة صحيح مسلم، والمراسيل لأبي داود، والشمائل للترمذي)، قال رحمه الله: ".. معتمدًا في عامة ذلك على كتاب أبي مسعود الدمشقي، وكتاب خلف الواسطي في أحاديث الصحيحين، وعلى كتاب أبي القاسم ابن عساكر في كتب السنن وما تقدم ذكره معها"[٢].

وأبو مسعود الدمشقي هو: إبراهيم بن محمد الحافظ (ت ٤٠١هـ)، وصفه الخطيب البغدادي فقال: "وكان له عناية بصحيحي البخاري ومسلم، وعمل تعليقة أطراف الكتابين"[٣].

وخلف الواسطي هو: خلف بن محمد (ت٤٠٠هـ)، وصفه الخطيب فقال: "وخرَّج أطراف الصحيحين"[٤].

وابن عساكر هو: علي بن الحسن (ت٥٧١هـ) واسم كتابه "الإشراف على معرفة الأطراف".

وقد كان المِزِّي مسبوقاً بالتأليف في أطراف الكتب الستة من:

١. محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) في كتابه "أطراف الكتب الستة".

٢. محمد القسطلاني (ت ٦٨٦هـ)، ذكره ابن حجر في مقدمة كتابه "إتحاف المهرة"[٥].

وجاء بعدهما المِزِّي فألَّف كتابه "تحفة الأشراف"، فسَدَّ به هذه الثغرة في المكتبة الحديثية، وقد وصفه ابن حجر فقال: ".. ثم الحافظ أبو الحجاج المِزِّي، وقد كثر النفع به"(٦).

❖ ومن أهم أوجه النفع، تلك الإضافات العلمية التي أعطت لكتابه ميزة على ما سبقه والتي أشار إليها في المقدمة في موضعين:

الأول: حين قال-بعد أن ذكر اعتماده على كتب أبي مسعود، وخلَف، وابن عساكر-: "وأضفت إلى ذلك بعضَ ما وقع لي من الزيادات التي أغفلوها، أو أغفلها بعضهم، وأصلحت ما عثرْتُ عليه في ذلك من وَهَمٍ، أو غلط"(٧).

الثاني: حين قال: ".. وما في أوله (ز) من الكلام على الأحاديث فهو مما زدته أنا، وما قبالته (ك) فهو مما استدركه على الحافظ أبي القاسم ابن عساكر(٨).

مشكلة البحث:

١- ما علاقة الزيادات بثبوت الحديث أو ردِّه؟

٢- ما الأسباب التي دعت المزي إلى زيادتها على من قبله في تخريج الحديث؟

أهمية البحث وأهدافه:

يمكن تتلخص في النقاط التالية:

١- التعرف على مكانة الحافظ المِزِّي، وأهمية كتابه.

٢- بيان الملكة النقدية عند الحافظ المزي في الإسناد والمتن.

٣- مسند أبي هريرة ﷺ من كتاب التحفة في زياداته لطائف وفوائد متعددة تستحق الإفراد بالبحث والدراسة.

الدراسات السابقة:

بعد مراجعة فهارس المكتبات، والبحوث الحديثية المتخصصة، والدراسات التي اعتنت بتراث الحافظ المزي، لم أقف على مشروع أو دراسة علمية تتعلق بزياداته في كتاب التحفة استقلالاً، وأقرب الدراسات إلى الموضوع تلك الدراسات التي اعتنت بالحافظ المزِّي ومنهجه في كتابه "تحفة الأشراف"، وأبرزها:

أولاً: "الحافظ المزِّي، والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" د. محمد طوالبة، وهي رسالته للدكتوراه، فقد خصص الباب الثالث عن الصناعة النقدية في التخريج عند المزِّي

والفرق بينها وبين هذا البحث:

١- أنها عامة في الصناعة النقدية، وليست بخصوص الزيادات التي أوردها الحافظ.

٢- أنه لم يدرس الزيادات دراسة وافية، لأن هدفه من إيرادها التمثيل، وليست الدراسة

التحليلية كما هي في هذا البحث.

ثانيًا: "منهج الإمام المزي في كتابه تحفة الأشراف" د. اليسع، بحث محكَّم بمجلة بالسودان.

والفرق بينه وبين هذا البحث أنه في عموم منهج الحافظ المزِّي في كتابه، والباحث لم يورد فيه شيئًا من الزيادات.

ثالثًا: "الابتكار والإبداع في منهج التأليف عند الحافظ المزِّي من خلال كتابه" تحفة الأشراف" د. عمر بن إبراهيم، بحث منشور بماليزيا.

والفرق بينه وبين هذا البحث واضح من عنوانه، إذ ركَّز على مظاهر الابتكار والإبداع عند المزي في منهجية كتابه، ولم يستدل بشيء من زياداته.

رابعًا: "زيادات الحافظ المزي في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف-مسند أبي بكر أنموذجًا-" د. رقية محمد الشيخي، بحث محكم.

والفرق بينه وبين هذا البحث واضح من عنوانه، فموضع بحثها مسند أبي بكر ﷺ وبحثي متعلق بـ "مسند أسامة بن زيد **م**". واستفدت منها في الجانب النظري.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، كما يلي:

المقدمة: وتشمل (مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة).

المبحث الأول: التعريف بالحافظ المزي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته، ومولده، ووفاته.

المطلب الثاني: رحلاته، وتلاميذه، وشيوخه، ومكانته العلمية، وأقوال العلماء عنه ومؤلفاته.

المبحث الثاني: التعريف بكتابه تحفة الأشراف ومكانته ومنهجه فيه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بكتاب تحفة الأشراف ومكانته.

المطلب الثاني: التعريف بمنهجه فيه.

المبحث الثالث: الزيادات في مسند أسامة بن زيد **م**, وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: الحسن بن أسامة بن زيد الكلبي, عن أبيه.

المطلب الثاني: حُصين بن جُنْدُب أبو ظبْيان الجَنْبيُّ الكوفي, عن أسامة بن زيد **م**.

المطلب الثالث: عطاء بن أبي رباح أبو محمد المكي الفقيه, عن أسامة بن زيد **م**.

المطلب الرابع: عَمرو بن عثمان بن عفان الأموي, عن أسامة بن زيد **م**.

المطلب الخامس: كُرَيْب بن أبي مسلم أبو رِشْدَين مولى ابن عباس, عن أسامة ﷺ.

الخاتمة: وتتضمن أبرز نتائج البحث، والتوصيات.

المبحث الأول
التعريف بالحافظ المزي
المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه وكنيته، ومولده، ووفاته

أولًا: اسمه ونسبه:

هو يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك بن يوسف بن علي بن أبي الزهر القضاعي الكلبي. يقال له: "القضاعي"، نسبة إلى "قضاعة"،- وهي: شعب عظيم يشتمل على قبائل كثيرة، منها قبيلة الحافظ المزي.

ويقال له: "الحلبي الدمشقي المزي" "الحلبي" نسبة إلى حلب لأنه ولد بها، و"الدمشقي" نسبة إلى دمشق لأنه استوطنها إلى أن مات، و"المزي" نسبة إلى مزة لأنه سكن فيها،-وهي: قرية كبيرة غناء في بساتين دمشق(٩).

ثانيًا: لقبه وكنيته:

يلقب الحافظ المزي بجمال الدين، لقبه بهذا كل من ترجم له، ويكنى بأبي الحجاج؛ وهذه الكنية لم تكن متعلقة بأحد من أبنائه؛ فلم يعرف له ابن بهذا الاسم(١٠).

ثالثًا: مولده:

ولد الحافظ المزي في ربيع الأخر سنة ٦٥٤هـ، وكانت ولادته بالمعقلية بحلب، وقد تفرد السبكي بالنص على أنها بالمعقلية وتابعه ابن حجر، أما بقية العلماء فاكتفوا بذكر ظاهر حلب(١١).

رابعًا وفاته:

ذهب أكثر العلماء إلى أن الحافظ المزي توفي بمنزله في دار الحديث الأشرفية، بسبب مرضه بالطاعون سنة اثنين وأربعين وسبعمائة للهجرة في دمشق، وكان له من العمر ثمان وثمانين سنة(١٢).

المطلب الثاني
رحلاته وتلاميذه وشيوخه ومكانته العلمية وأقوال العلماء عنه ومؤلفاته

أولاً: رحلاته:

بدأ الحافظ المزي رحلاته سنة ٦٨٧هـ، وقد زار العديد من الأمصار، من أجل سماع الحديث، فقد رحل إلى المدن الشامية: حلب وحماه وبعلبك، ثم إلى البلاد المصرية فسمع بالقاهرة، والإسكندرية، وبلبيس، وذهب إلى القدس ونابلس، كما ذهب إلى الحرمين الشريفين (١٣).

ثانيًا: شيوخه:

لقد أخذ الحافظ المزي العلم عن عدد كبير من العلماء، وسمع بكثير من

البلدان، **منهم** محيي الدين النووي، وابن دقيق العيد، وشرف الدين الدمياطي، وشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، وتقي الدين السبكي، وغيرهم(١٤).

ثالثًا: تلاميذه:

استمر الحافظ المزي في التحديث نحو خمسين سنة، وسمع منه الأئمة الكبار والحفاظ؛ فأغلب العلماء في عصره من أساتذته، ورفاقه، وتلامذته، أخذوا عنه، وسمعوا منه منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية، ومحمد بن محمد بن أحمد ابن سيد الناس، وشمس الدين الذهبي، وتقي الدين السبكي، وغيرهم، ويلاحظ أن بعض العلماء تكرر في شيوخه وتلاميذه، فقد أخذوا عنه وأخذ عنهم كابن تيمية، والسبكي(١٥).

رابعًا: مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه:

كان للمزي مكانة عظيمة بين العلماء، فبرع في الحديث وعلومه، حتى خصه السبكي بأنه القائم بأعباء الصناعة الحديثية؛ حيث قال عنه: "حافظ زماننا، وحامل راية السنة والجماعة، والقائم بأعباء هذه الصناعة"(١٦) كما برع في علم الرجال، حتى قال عنه الذهبي: "إليه المنتهى في معرفة الرجال وطبقاتهم"(١٧).

ونتيجة لما بلغه الحافظ المزي من منزلة مرموقة بين علماء عصره، وما عرف عنهم من ديانة متينة وحفظ وإتقان وبراعة فقد ولي عدة مناصب منها:

١- مشيخة دار الحديث الأشرفية: وهي من أكبر دور الحديث بدمشق-: استمر المزي متولياً لهذه الدار طوال حياته، حيث كانت ولايته لها قرابة أربعة وعشرين عامًا، وكانت مسكنه، ومنها نشر علمه الغزير، وفيها حدَّث، وسمعه جُلَّة من شيوخ العصر. قال ابن كثير: " لم يتولَّها أحدٌ قبله أحقُّ بها منه، ولا أحفظ منه"(١٨).

٢- وكان شيخًا لدار الحديث الحمصية: تولى مشيختها فترة ثم تنازل عنها للحافظ العلائي.

٣- وكذا دار الحديث النورية- وهي أول دار حديث بنيت ولي مشيختها سنة تسع وثلاثين وسبعمائة، وبدأ التدريس بها بعد عام من توليها وبقي كذلك حتى وفاته(١٩).

ومن أقوال العلماء الدالة على ذلك:

استفاض في الثناء عليه ابن سيد الناس، فقال: "ووجدت بدمشق من أهل العلم؛ الإمام المقدم والحافظ الذي فاق من تأخر من أقرانه ومن تقدم، أبا الحجاج بحر هذا العلم الزاخر وحبره القائل: كم ترك الأول للآخر، أحفظ الناس للتراجم وأعلمهم بالرواة من أعارب وأعاجم".

وقال عنه تلميذه الذهبي: "كان ثقة حجة، كثير العلم، حسن الأخلاق، كثير

السكون قليل الكلام جداً، صادق اللهجة"[٢٠].

وقال الإمام الصفدي: "كان شيخنا الحجة جمال الدين أبو الحجاج، شيخ الزمان وحافظ العصر، وناقد الأوان، لو عاصره ابن ماكولا كان له مشروباً ومأكولاً، وجعل هذا الأمر إليه"[٢١].

خامسًا مؤلفاته:

صنَّف الحافظ المزي كتباً مفيدة في الحديث وعلومه، وما يتصل بهما، إلا أن شهرته قامت على أعظم كتابين، وهما: (تحفة الأشراف في معرفة الأطراف) و(تهذيب الكمال في أسماء الرجال)، ومما يدل على أنه له غيرها، قول ابن قاضي شهبة: "وصنَّف كتاب تهذيب الكمال والأطراف وغيرهما"، ومن مؤلفاته: (أمالي في الحديث)، و(المنتقى من الفوائد الحسان)، ذكرها البغدادي، و(المنتقى من الأحاديث). و(الأحاديث الخمسة العوالي التي رواها مسلم في صحيحه) تخريج الإمام المزي، مطبوعة بتحقيق عبد الله محمد الحسيني. وله جزء (جواب المزي عن الأربعين حديثاً الودعانية) مطبوع ت: عبد الله محمد الحسيني. وله (أجوبة الحافظ المزي على أسئلة الحافظيْن: التقي السبكي، والقطب الحلبي) مطبوعة في مجلة العصر، بتعليق عبد الرحمن الكتبي[٢٢].

المبحث الثاني
التعريف بكتابه تحفة الأشراف ومكانته ومنهجه فيه
المطلب الأول: التعريف بكتاب تحفة الأشراف ومكانته

ذكر الحافظ المزي في مقدمة كتابه تسمية الكتاب، إذ قال وسميته: "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف". وأطلق عليه تلاميذه كتاب "الأطراف" اختصارًا، منهم الذهبي[٢٣]، والسبكي[٢٤]، وغيرهما.

وهو عبارة عن موسوعة حديثية رتبها المصنف ترتيبا أبجدي حسب مسانيد الصحابة والرواة عنهم في الكتب الستة الصحاح فقد جمع أطراف الكتب الستة، وما يجري مجراها.

والأطراف: بأن يذكر طرف الحديث بحيث يسهل على القارئ معرفة أسانيده المختلفة مجتمعة في موضع واحد.

مكانته:

حظي هذا الكتاب باهتمام العلماء، وتقديرهم، فتلقوه بالبحث والدرس، ومن أقوالهم عنه:

- قال ابن حجر: حصل الانتفاع به، وتنافس العلماء في تحصيله[٢٥].
- قال الشوكاني: كتاب مفيد جدًا، وقد أخذ عنه الأكابر، وعظموه جدًا[٢٦].

المطلب الثاني: التعريف بمنهجه فيه

منهجه فيه:

١. رتب كتابه بذكر أسماء الرواة حسب حروف الهجاء. مبتدأ بمسانيد الصحابة.

٢. قسم مسانيد الصحابة إلى عدة فصول، فذكر في الفصل الأول المشهورون بأسمائهم، ثم ذكر من اشتهر بالكنى من الصحابة، وذكر في الفصل الثاني من اشتهر من الصحابة بالنسبة إلى أبيه أو جده، وذكر في الفصل الثالث مسند جماعة من الصحابة روي عنهم ولم يسموا...".

٣. بعد ذكره لاسم الصحابي ذكر الرواة الذين رووا عنه.

٤. بعد انتهائه من الذكر الصحابة ذكر الصحابيات وعنون ذلك (أول مسانيد النساء).

٥. بلغ عدد مسانيد الصحابيات (١٢٦) صحابية.

٦. استعمل منهجية تساعد طلاب العلم على الوصول السريع للمعلومة، من ذلك استخدامه لرموز يعبر بها عن الكتب الستة، وبقية المصادر التي اعتمدها وهي:
(ع) لما أخرجه الجماعة، (خ) لما أخرجه البخاري، (خت) لما أخرجه البخاري تعليقًا، (م) لما أخرجه مسلم، (د) لما أخرجه أبو داود، (ت) لما أخرجه الترمذي في الجامع، (تم) لما أخرجه الترمذي في الشمائل، (س) لما أخرجه النسائي في السنن، (سي) لما أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة، (ق) لما أخرجه ابن ماجه القزويني في سننه[٢٧].

٧. وقال في مقدمة كتابه "وما في أوله (ز) من الكلام على الأحاديث فهو مما زدته أنا، وما قبالته (كـ) فهو مما استدركته على ابن عساكر".

٨. يكرر المزي الأحاديث ويوردها في موطنها من مسند كل صحابي ممن رواها؛ إذا روى الحديث أكثر من صحابي.

المبحث الثالث

الزيادات في مسند أسامة بن زيد م

المطلب الأول: الحسن بن أسامة بن زيد الكلبي, عن أبيه

الحديث الثامن: الحسن بن أسامة بن زيد الكلبي, عن أبيه **م:**

تحفة الأشراف (١٥٨/١)

٨٦- **ت حديث طرقتُ النبيَّ ﷺ ذات ليلةٍ في بعض الحاجة, فخرجَ وهو مشتملٌ على**

شيء... الحديث.

ت: في المناقب (٣٧٦٩) عن سُفيان بن وكيع وعبد بن حُميد؛ كلاهما عن خالد بن مَخْلد, عن موسى بن يعقوب الزَّمْعِيّ, عن عبد الله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر, عن مسلم بن أبي سَهْل النَّبَّال, أخبرني حسن بن أسامة بن زيد, به, وقال: حسن غريب.

(ز): رواه أبو القاسم الطبرانيُّ (في الصغير ٥٥١), عن عليّ بن جعفر بن مسافر التّنّيسيّ, عن أبيه, عن ابن أبي فُدَيْك, عن موسى بن يعقوب, عن عبد الله بن أبي بكر, عن محمد بن زيد بن المهاجر بن قُنْفُذ, عن محمد بن سهل النبّال, عن الحسن بن أسامة, عن أبيه.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في تاريخه (١٤٩/٣) عن ابن أبي فديك, والترمذي في المناقب (٦٥٦/٥ ح ٣٧٦٩) عن سفيان بن وكيع وعبد بن حميد, والنسائي في الكبرى (٤٥٩/٧ ح ٨٤٧١) عن القاسم بن زكريا, وابن أبي شيبة في مصنفه (٩٤/١٨ ح ٣٤٣٥٥), ومن طريقه ابن حبان في صحيحه (٢١٣/٤ ح ٣٣٠٤) جميعهم: عن خالد بن مخلد.

والبزار في مسنده (٣٢/٧ ح ٢٥٨٠) عن محمد بن المثنى, عن محمد بن خالد بن عتمة.

وخالد بن مخلد, ومحمد بن خالد, عن موسى بن يعقوب, عن عبد الله بن أبي بكر بن زيد, عن مسلم بن أبي سهل, عن الحسن بن أسامة, عن أبيه.

وقال البزار: ولا نعلم أسند الحسن بن أسامة, عن أبيه, إلا هذا الحديث.

وأخرجه الطبراني في الصغير (٣٣٢/١ ح ٥٥١) وقال الطبراني: لا يروى عن الحسن إلا بهذا الإسناد, تفرد به ابن أبي فديك.

وقد عدّل محققها «عبد الله بن أبي بكر, عن محمد بن زيد» إلى «عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن زيد» وذكر أن في المخطوط والمطبوع[٢٨] «عن» وذكر أن ذلك خطأ.

ونقل الحافظ بن عساكر في تاريخه[٢٩] بعد أن ساق الحديث عن علي بن جعفر في ترجمة الحسن بن أسامة, قال: وفي هذا القول أوهام, منها: قوله: عن محمد بن زيد, وإنما هو ابن محمد بن زيد, ومنها قوله: محمد بن سهل, وإنما هو مسلم بن أبي سهل.

قلت: ولعل الوهم من قِبل علي بن جعفر, شيخ الطبراني فإنه ضعيف في أبيه[٣٠].

وأخرج البخاري الحديث في التاريخ الكبير (١٤٩/٣) عن ابن أبي فديك, بنفس سند الترمذي, فدل ذلك على أن ابن عساكر محقٌّ في أوهام الطبراني, والعجب كيف أن الحافظ المزي لم يتنبه لذلك, وكذا الحافظ ابن حجر, إذ لم أجد له تعليق على ذلك في النكت الظراف.

الحكم على الحديث:

من التخريج السابق يتبين وهم الطبراني في اطلاقه التفرد, فقد تابع ابن أبي فديك: خالد بن مخلد, ومحمد بن خالد.

والحديث بهذا السند ضعيف, لأمرين:

الأول: ضعف وجهالة رواته.

فموسى بن يعقوب الزمعي مختلف فيه, فوثقه ابن معين, وقال ابن حجر في لسان الميزان: وثقه ابن معين في رواية عباس الدوري, وذكره ابن حبان في الثقات, وقال في مشاهير علماء الأمصار: كان يغرب, وذكره ابن عدي في الضعفاء, وقال: هو عندي لا بأس به وبرواياته, وقال النسائي: ليس بالقوي, وقال الذهبي: فيه لين, وقال ابن حجر: صدوق يخطئ, وقال ابن المديني: ضعيف, منكر الحديث, وقال الدارقطني في علله: مضطرب لا يُحتج بحديثه[٣١].

وعبد الله بن أبي بكر بن زيد بن المهاجر مجهول, نقل ذلك الحافظ المزي عن ابن المديني[٣٢], ومسلم بن أبي سهل النبال مجهول[٣٣]- أيضا-, قال ابن المديني: «حديث الحسن بن أسامة حديث مديني, رواه شيخ ضعيف منكر الحديث, يقال له: موسى بن يعقوب الزمعي, من ولد عبد الله بن زمعة عن رجل مجهول, عن آخر مجهول» [٣٤].

الثاني: التفرد.

قال الترمذي: غريب, وقال البزار: لا نعلم أسند الحسن, عن أبيه إلا هذا الحديث, وقال الطبراني: لا يروى عن الحسن إلا بهذا الإسناد, وقال الذهبي[٣٥]: تفرد به عبد الله بن أبي بكر, عن مسلم بن أبي سهل, وقال: هذا مما ينتقد على الترمذي في تحسينه للحديث.

وعلى ذلك فالحديث ضعيف, وأحاديث فضل الحسن والحسين ثابتة في السنة.

فائدة الزيادة:

تبين من خلال الدراسة وهم الطبراني في السند, وأن رواية ابن أبي فديك, عن موسى بن يعقوب كما عند الترمذي, وعلى ذلك لا يوجد اختلاف على المدار, وتكون الزيادة كالأصل.

المطلب الثاني

حُصين بن جُنْدُب أبو ظبْيان الجَنْبيُ الكوفي, عن أسامة بن زيد

الحديث التاسع: حُصين بن جُنْدُب أبو ظبْيان الجَنْبيُ الكوفي, عن أسامة بن زيد: تحفة الأشراف (١٥٩/١)

٨٨- خ م د س حديث: بَعثنا النبيُّ ﷺ إلى الحُرُقات, فأدركتُ رجلاً, فقال: لا إله إلا الله... الحديث.

خ: في المغازي (١٨٣/٥ ح ٤٢٦٩) عن عمرو بن محمد الناقد. وفى الديات (٤/٩ ح ٦٨٧٢) عن عَمرو بن زُرارةَ النيسابوريّ؛ كلاهما عن هُشيم, عن حُصين, عنه, به.

م: في الإيمان (٦٨/١ ح ٩٦ و ١٥٩) عن يعقوب الدَّورقيّ, عن هُشيم, به. و (٦٧/١ ح ٩٦ و ١٥٨) عن أبي بكر (١٢٢/١ – ٣٤٠/١٤) عن أبي خالد الأحمر. و (٦٧/١ ح ٦٩ و ١٥٨) عن إسحاق وأبي كريب؛ كلاهما عن أبي معاوية؛ كلاهما عن الأعمش, عن أبي ظَبيان, به.

د: في الجهاد (٢٦٤٣) عن الحسن بن عليّ وعثمان بن أبي شيبة؛ كلاهما عن يَعلي بن عُبيد, عن الأعمش, به.

س: في السير (٨٥٩٤) عن محمد بن آدم, عن أبي معاوية, به. و (٨٥٩٥) عن عمرو بن عليّ, عن عبد الرحمن, عن منصور بن أبي الأسود, عن حصين, به.

(ز): رواه محمد بن شُجاع بن نَبْهان المروزيّ, عن عبد العزيز بن رُفَيع, عن أبي ظَبْيان, عن سعيد بن مالك, عن أسامة بن زيد.

لم أجد رواية محمد بن شجاع المروزي, ولم أجد من ذكرها سوى المزي في تحفة الأشراف, وابن الملقن في التوضيح[٣٦], وقال ابن كثير في جامع المسانيد: «قال شيخنا ورواه محمد بن شجاع بن نَبهَان المروزي، عن عبد العزيز بن ربيع، عن أبي ظبيان، عن سعد بن مالك، عن أسامة بن زيد به » [٣٧].

المطلب الثالث

عطاء بن أبي رباح أبو محمد المكي الفقيه, عن أسامة بن زيد

الحديث العاشر: عطاء بن أبي رباح أبو محمد المكي الفقيه, عن أسامة: تحفة الأشراف (١٧٣/١)

١١١- س حديث: كنتُ رِدفَ النبيّ ﷺ بعَرَفات فرفع يديه يدعو... الحديث.

س: في الحجّ (٢٥٤/٥ ح ٤٠٠٧) عن يعقوب, عن هُشيم, عن عبد الملك, عن عطاء, قال: قال أسامة... فذكرهُ.

(ز): روي عن عطاء (م س), عن ابن عبَّاس, عن أسامة, وقد مضى (ح ٩٥).

دراسة الحديث:

روي الحديث عن عبد الملك بن أبي سليمان, واخْتُلِفَ عنه من وجهين:

١. فروي عنه, عن عطاء, عن أسامة بن زيد ﷺ.

٢. وروي عنه, عطاء, عن ابن عباس , عن أسامة ﷺ.

فأما الوجه الأول (عطاء, عن أسامة ﷺ)

فأخرجه: أحمد في مسنده (١٤٦/٣٦ ح ٢١٨٢١) عن هشيم, والنسائي في سننه (٢٥٤/٥ ح ٣٠١١), وابن خزيمة في صحيحه (٢٥٨/٤ ح ٢٨٢٤) عن يعقوب, كلاهما: يعقوب وهشيم, عن عبد الملك, عن عطاء, عن أسامة.

ورواته ثقات من رجال الشيخين, سوى عبد الملك بن أبي سليمان فمن رجال مسلم, وتكلم أبن أبي حاتم في سماع عطاء من أسامة[٣٨].

وأما الوجه الثاني (عبد الملك, عن عطاء, عن ابن عباس, عن أسامة ﷺ)

فأخرجه: مسلم في صحيحه (٧٤/٤ ح ١٢٨٦) عن زهير بن حرب, عن يزيد بن هارون, والنسائي في سننه (٢٥٦/٥ ح ٣٠١٧) عن محمد بن حاتم, عن حبان بن موسى بن سوار, عن عبد الله بن المبارك, كلاهما: يزيد وابن المبارك, عنه, به.

فائدة الزيادة:

بيان العلة في حديث النسائي, وهي الانقطاع بين عطاء وأسامة, والله أعلم.

المطلب الرابع: عَمرو بن عثمان بن عفان الأموي, عن أسامة بن زيد

الحديث الحادي عشر: عَمرو بن عثمان بن عفان الأموي, عن أسامة:

تحفة الأشراف (١٧٥/١)

١١٣- ع حديث: «**لا يرث المسلمُ الكافرَ، ولا الكافرُ المسلمَ**». وفي حديث سَعدان بن يحيى: «**المؤمن**» مكان «**المسلم**», وفي حديث مالك: «**لا يرث المسلم الكافر**» حسبُ؛ وفي حديث شعبة: «**لا يرث مسلم كافراً**» حسبُ؛ وفي حديث مسعود بن جُوَيرية, عن هُشيم: «**لا يتوارث أهل ملَّتَيْن**», وكذلك في حديث س عن عليّ بن حُجر, عن هُشيم.

خ: في الفرائض (١٩٤/٨ ح ٦٧٦٤) عن أبي عاصم, عن ابن جُريج, عن الزهريّ, عن عليّ بن حسين, عنه به. وفي المغازي (١٨٧/٥ ح ٤٢٨٧) عن سُليمان بن عبد

الرحمن, عن سَعدان بن يحيى, عن محمد بن أبي حفصة, عن الزهريّ, به في حديثٍ.
م: في الفرائض (٥٩/٥ ح ١٦١٤) عن يحيى بن يحيى وأبي بكر بن أبي شيبة و (٣٧٠/١١) وإسحاق بن إبراهيم, ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة, عن الزهريّ, به.
د: فيه (٢٩٠٩) عن مسدَّد, عن سفيان, به.
ت: فيه (٢١٠٧) عن أبي عبيد الله سعيد بن عبد الرحمن المخزوميّ ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العَدَنيّ, وغير واحد, كلُّهم عن سفيان, و (٢١٠٧) عن عليّ بن حُجر, عن هُشيم؛ كلاهما عن الزهريّ, به, وقال: حسن صحيح.
(ز): كذا رواه ت عن عليّ بن حُجر, عن هُشيم, بلفظ سفيان بن عُيينة, حمل حديث أحدهما على حديث الآخر, والمحفوظ عن عليّ بن حجر لفظُ س عنه كما تقدّم التنبيه عليه.
س: فيه (٦٣٧٦) عن قُتيبة بن سعيد والحارث بن مسكين؛ كلاهما عن سفيان بن عُيينة. و (٦٣٧٧) عن قُتيبة, عن لَيث, عن ابن الهاد. و (٦٣٧٨) عن يوسف بن سعيد بن مُسَلَّم, عن حجّاج بن محمد, عن لَيث, عن عَقيل. و (٦٣٧٩) عن محمد بن عبد الأعلى, عن يزيد بن زُريع, عن معمر. و (٦٣٨٠) عن وَهْب بن بيان المصريّ, عن ابن وَهْب, عن يونس؛ خمستهم عن الزهريّ, به. و (٦٣٧٢) عن محمد بن سلَمة, عن عبد الرحمن بن القاسم. و (٦٣٧٣) عن أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الخلَاّل المروزيّ, عن عبد الله بن المبارك. و (٦٣٧٥) عن أحمد بن سليمان, عن معاوية بن هشام. و (٦٣٧٤) زيد بن الحُبَاب, فرقَّهما؛ أربعتهم عن مالك, عن الزهريّ به. وفي حديث ابن القاسم وحده: عن عمر بن عثمان, وفي حديث الباقين عن عمرو بن عثمان. قال س: والصواب من حديث مالك: عن عمر بن عثمان, ولا نعلم أحداً تابع مالكاً على قوله: عمر بن عثمان. و (٦٣٨١) عن مسعود بن جُويرية الموصلّي, عن هشيم, عن الزهريّ, عن عليّ بن حسين وأبَان بن عثمان؛ كلاهما عن أسامة بن زيد, به. قال س: هذا خطأٌ. و (٦٣٨٢) عن عليّ بن حجر, عن هشيم, بإسناد ت. قال س: وهذا هو الصواب من حديث هُشيم, وهشيم لم يُتابَع على قوله: «**لا يتوارث أهل ملَّتَيْن**». و (٦٣٧١) عن أحمد بن حرب الموصليّ, عن القاسم بن يزيد, عن سفيان, وهو الثوريّ. و (٦٣٧٠) عن محمد بن بشَّار, عن محمد بن جعفر, عن شعبة؛ كلاهما عن عبد الله بن عيسى, عن الزهريّ, عن عليّ بن حسين, عن أسامة بن زيد, به, ولم يذكر عمرَو بن عثمان.
ق: فيه (٢٧٢٩) عن هشام بن عمَّار ومحمد بن الصبَّاح؛ كلاهما عن سفيان بن

عيينة, به. و (٢٧٣٠) عن أبي الطاهر أحمد بن عمرو بن السَّرْح, عن عبد الله بن وَهْب, به, في حديثٍ.

دراسة الحديث:

روي هذا الحديث عن الزهري, واخْتُلِف عنه من أربعة أوجه:

١. فروي عنه, عن علي بن حسين, عن عمرو بن عثمان, عن أسامة بن زيد ﷺ.

٢. وروي عنه, عن علي بن حسين, عن عمر بن عثمان, عن أسامة ﷺ.

٣. وروي عنه, عن علي بن حسين, عن أسامة ﷺ. بإسقاط عمرو بن عثمان.

٤. وروي عنه, عن علي بن حسين وأبان بن عثمان, عن أسامة ﷺ. بقرن أبان مع علي, وبإسقاط عمرو بن عثمان.

أما الوجه الأول: (الزهري, عن علي بن حسين, عن عمرو بن عثمان, عن أسامة بن زيد ﷺ)

فرواه البخاري في صحيحه (٤٢٨٢) عن سليمان بن عبد الرحمن, عن سعدان بن يحيى, عن محمد بن أبي حفص, و (٦٧٦٤) عن أبي عاصم, عن ابن جريج.

ومسلم في صحيحه (١٦١٤) عن يحيى بن يحيى, وأبي بكر بن أبي شيبة, وإسحاق بن إبراهيم؛ وأبي داود في سننه (٢٩٠٩) عن مسدد بن مسرهد؛ والترمذي في سننه (٢١٠٧) عن أبي عبيد سعيد بن عبد الرحمن المخزومي, وأبي عمر العدني محمد بن يحيى؛ والنسائي في سننه (٦٣٤٣) عن قتيبة بن سعيد, والحارث بن مسكين؛ وابن ماجة في سننه (٢٧٢٩) عن هشام بن عمار, ومحمد بن الصباح؛ جميعهم: (يحيى بن يحيى, وابن أبي شيبة, وإسحاق, ومسدد, وأبي عبيد, وأبي عمر العدني, وقتيبة, والحارث, وهشام, وابن الصباح) عن سفيان بن عيينة.

والنسائي في الكبرى (٦٣٤٠) عن أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الخلال, عن عبد الله بن المبارك؛ و (٦٣٤١) عن أحمد بن سليمان, عن معاوية بن هشام, وزيد بن الحباب, فرقهما, ثلاثتهم (عبد الله, ومعاوية, وزيد) عن مالك بن أنس.

والنسائي في الكبرى (٦٣٤٤) عن قتيبة, عن الليث, عن يزيد ابن الهاد؛ و(٦٣٤٥) عن يوسف بن سعيد, عن الليث, عن عقيل بن خالد؛ و (٦٣٤٦) عن محمد بن عبد الأعلى, عن يزيد بن زريع, عن معمر؛ و (٦٣٤٧) عن وهب بن بيان المصري, عن ابن وهب, عن يونس بن يزيد.

والترمذي في سننه (٢١٠٧) والنسائي في الكبرى (٦٣٤٩) عن علي بن

حجر, عن هشيم.

والتسعة (محمد بن أبي حفص, وابن جريج, وابن عيينة, وابن الهاد, وعقيل, ومعمر, ويونس, ومالك, وهشيم) جميعهم: عن الزهري, عنه, به.

وفي حديث سعدان عند البخاري «**المؤمن**» مكان «**المسلم**».

ورواية هشيم عند النسائي «**لا يتوارث أهل ملتين**» قال النسائي: وهو الصواب من رواية هشيم, ولم يتابع, وقرن الترمذي رواية سفيان وهشيم, وحمل حديث أحدهما على الآخر, ورى الحديث بلفظ سفيان, والمحفوظ عن هشيم «**لا يتوارث أهل ملتين**».

وأما الوجه الثاني: (الزهري, عن علي بن حسين, عن عمر بن عثمان, عن أسامة ﷺ)

رواه ابن القاسم, عن مالك, أخرج روايته النسائي في الكبرى (٦٣٣٩) عن محمد بن مسلمة أبو الحارث المصري, عن عبد الرحمن بن القاسم, عن مالك بن أنس, عنه, به.

قال النسائي: «والصواب من حديث مالك, عمر بن عثمان, ولا نعلم أن أحدا من أصحاب الزهري تابعه على ذلك, وقد قيل له فثبت عليه, وقال: هذه داره ».

وأما الوجه الثالث: (الزهري, عن علي بن حسين, عن أسامة ﷺ) بإسقاط عمرو بن عثمان.

أخرج هذه الرواية: النسائي في الكبرى (٦٣٣٧) عن محمد بن بشار, عن محمد بن جعفر, عن شعبة, و (٦٣٣٨) عن أحمد بن حرب الموصلي, عن القاسم بن يزيد, عن سفيان الثوري, كلاهما: شعبة وسفيان, عن عبد الله بن عيسى, عنه, به.

واما الوجه الرابع: (الزهري, عن علي بن حسين وأبان بن عثمان, عن أسامة ﷺ). بقرن أبان مع علي, وبإسقاط عمرو بن عثمان.

رواه مسعود بن جويريه, أخرج روايته النسائي في الكبرى (٦٣٤٨) عن مسعود, عن هشيم, عنه, به. وقال النسائي: هذا خطأ, نقله عنه المزي.

النظر في الاختلاف

من التخريج السابق يتبين أن الحديث مداره على الزهري, وأنه اختُلف عنه من أربعة أوجه:

أما الوجه الأول: (الزهري, عن علي بن حسين, عن عمرو بن عثمان, عن أسامة بن زيد ﷺ) فرواه عن الزهري:

محمد بن أبي حفصة, وابن جريج كما عند البخاري.

وسفيان بن عيينة كما عند مسلم, وأبي داود, والترمذي, والنسائي.

ويزيد بن الهاد, وعقيل, ومعمر, ويونس بن يزيد الأيلي كما عن النسائي.

ومالك بن أنس كما عند النسائي, رواه عنه: ابن المبارك, ومعاوية بن هشام, وزيد بن الحباب, رووه عن مالك, عن عمرو بن عثمان, والصحيح عن مالك عُمر بن عثمان, فخالفوا فيه أصحاب مالك. قال الترمذي في سننه: «وقد رواه بعضهم عن مالك فقال: عن عمرو بن عثمان, وأكثر أصحاب مالك قالوا عن مالك, عن عمر بن عثمان».

وهشيم كما عند الترمذي, والنسائي. فرواه الترمذي عن هشيم بلفظ سفيان بن عيينة «**لا يرث المؤمن الكافر**» حمل حديث أحدهما على الآخر, ورواه النسائي عن هشيم بلفظ «**لا يتوارث أهل ملتين**» ونقل المزي عن النسائي قوله: «هو الصواب من حديث هشيم, ولم يتابع على قوله», ويتبين من ذلك أمرين:

الأول: خطأ الترمذي في قرن رواية سفيان وهشيم, عن الزهري, وحمل حديث أحدهما على الآخر, فاللفظان مختلفان.

الثاني: أن لفظ «**لا يتوارث أهل ملتين**» وإن كان هو الصواب من رواية هشيم, فهو خطأ عن الزهري, فجميع الرواة السابق ذكرهم, عن الزهري رووا الحديث بلفظ «**لا يرث المؤمن الكافر**» ولذا قال الدارقطني[٣٩]: غريب من حديث هشيم عن الزهري, ونقل البيهقي في المعرفة[٤٠] عن أحمد قوله: أن رواية «**لا يتوارث أهل ملتين**» غير محفوظة عن الزهري, ورواية الحفاظ عنه بلفظ ابن عيينة, وإنما يروى هذا في حديث عمرو بن شعيب, عن أبيه, عن جده.

وقد حكم الحفاظ بخطأ رواية هشيم, عن الزهري, وهشيم لم يسمع الحديث من الزهري[٤١], وليس بحجة في الزهري[٤٢], وروى ابن المديني الحديث عن هشيم, وقال: ذكرت ذلك لسفيان فقال: لم يُحفظ – أي حديث هشيم «**لا يتوارث أهل ملتين**»– قال ابن المديني: فنظرنا فإذا هشيم لم يسمع الحديث من الزهري[٤٣].

وأما الوجه الثاني: (الزهري, عن علي بن حسين, عن عمر بن عثمان, عن أسامة ﷺ) فرواه محمد بن سلمة أبو الحارث المصري[٤٤], عن عبد الرحمن بن القاسم[٤٥], عن مالك, وهو الصواب من رواية مالك, وقد وهم فيه مالك, قاله الترمذي, وغيره.

وأما الوجه الثالث: (الزهري, عن علي بن حسين, عن أسامة ﷺ) بإسقاط عمرو بن عثمان.

فرواه عبد الله بن عيسى وهو ثقة[٤٦], لكنه خالف الثقات من أصحاب الزهري, ولم يتابعه على ذلك أحد, سوى ما جاء في رواية هشيم كما سيأتي في الوجه الرابع, وهشيم عُرِف حاله في الزهري, وعلى ذلك فتعتبر رواية عبد الله بن عيسى شاذة.

وأما الوجه الرابع: (الزهري, عن علي بن حسين وأبان بن عثمان, عن أسامة ﷺ). بقرن أبان مع علي, وبإسقاط عمرو بن عثمان.

جاء من رواية هشيم بن بشير – أيضا – رواه عنه مسعود بن جويرية, وقد تقدم الكلام عن هشيم وخطأه في المتن وإدخاله على الزهري ما ليس من حديثه, وبينّا أنه ليس بحجة في الزهري. واضطرب في إسناده – أيضا – فرواه مرة على الوجه الأول؛ كرواية الجمهور عن الزهري, ورواه مرة على الوجه الرابع, قال النسائي: وهذا خطأ.

الخلاصة:

بناءً على ما تقدم من النظر في الاختلاف يتبين رجحان الوجه الأول, بلفظ: «**لا يرث المؤمن الكافر...**» وذلك لاتفاق أصحاب الزهري في روايته عنه.

الحكم على الحديث:

اتفق البخاري ومسلم على تخريجه من الوجه الراجح.

فائدة الزيادة:

تبين من خلال التخريج والدراسة ما يلي:

أولاً: خطأ الترمذي في قرن رواية روية علي بن حجر, عن هشيم, عن الزهري, مع رواية سفيان, عن الزهري, وحمل حديث أحدهما على الآخر, فاللفظ مختلف, ولا يؤدي نفس المعنى.

ثانياً: لا يمنع كون الراوي من أوثق الناس وأثبتهم في راوٍ معين, والمقدم في الطبقة الأولى من الرواة عنه؛ أن يقع في الخطأ, كما حصل للإمام مالك ومخالفته لجمهور أصحاب الزهري, فقال: عُمر بدل عَمرو, قال ابن عبد البر: «ومالك لا يكاد يقاس به غيره حفظا وإتقانا, لكن الغلط لا يسلم منه أحد, وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الإسناد إلا: عمرو, بالواو», ثم قال: «والجماعة أولى أن يسلم لها»[٤٧].

ثالثا: هشيم بن بشير: ثقة, ذكره ابن المديني من أعمدة الرواة من أهل واسط[٤٨], ومع ذلك اضطرب في رواية هذا الحديث عن الزهري في سنده ومتنه, وهنا يظهر تطبيق قاعدة عظيمة في علم علل الحديث, وهي: «الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم» وبذلك يكون هشيم, عن الزهري هنا من هذا القبيل, والله أعلم.

المطلب الخامس

كُرَيْب بن أبي مسلم أبو رِشْدَين مولى ابن عباس, عن أسامة

الحديث الثاني عشر: كُرَيْب بن أبي مسلم أبو رِشْدَين مولى ابن عباس, عن أسامة: تحفة الأشراف (١٧٨/١)

١١٥- خ م د س حديث: دفعَ النبيُّ ﷺ من عَرَفة, حتى إذا كان بالشِّعب نزل فبال... الحديث.

خ: في الطهارة ٤٧/١ (١٣٩) عن القَعنبيّ. وفي الحجّ ٢٠١/١ (٧٩٦) عن عبد الله بن يوسف؛ كلاهما عن مالك, عن موسى بن عُقبة, عن كُريب, به. وفي الطهارة ٥٦/١ (١٨١) عن محمد بن سلام, عن يزيد بن هارون. وفي الحجّ ٢٠٠/٢ (٧٩٣) عن مسدَّد, عن حمَّاد بن زيد؛ كلاهما عن يحيى بن سعيد, عن موسى, به.

م: في الحجّ ٧٣/٤ (١٢٨٠) (٢٧٦) عن يحيى بن يحيى, عن مالك, به. و٧٣/٤ (١٢٨٠) (٣٧٧) عن محمد بن رُمْح, عن ليث بن سعد, عن يحيى بن سعيد, به. و٧٣/٤ (١٢٨٠) (٢٧٨) عن أبي بكر وأبي كريب؛ كلاهما عن ابن المبارك. و٧٣/٤ (١٢٨٠) (٢٧٩) عن إسحاق, عن يحيى بن آدم, عن زُهير؛ كلاهما عن إبراهيم بن عقبة. و٧٤/٤ (١٢٨٠) (٢٨٠) عن إسحاق, عن وكيع, عن سفيان, عن محمد بن عُقبة؛ كلاهما عن كريب, به.

د: فيه (١٩٢٥) عن القعنبيّ (١٨٧) به.

س: فيه ٢٥٩/٥ (٤٠٢٠) عن محمود بن غَيْلان, عن وكيع, عن سفيان, عن إبراهيم بن عُقبة, به. و (٤٠٢٢) عن أحمد بن سليمان, عن يزيد بن هارون, به. و(٤٠٢٩) عن قتيبة, عن مالك, به. و٢٥٩/٥ (٤٠٢١) عن قتيبة, عن حمَّاد بن زيد, عن إبراهيم بن عُقبة, به, مختصراً.

وحديث محمد بن أبي حرملة (خ م), عن كُريب يأتي في مسند الفضل بن عبَّاس (ح ١١٠٥٥).

(ز) رواه سفيان بن عُيينة, عن إبراهيم بن عُقبة, عن كريب, عن ابن عبَّاس, عن أسامة, وقد مضى (ح٩٧).

دراسة الحديث:

روي الحديث عن كريب مولى ابن عباس, واخْتُلِف عنه من وجهين:

١. فروي عنه عن أسامة بن زيد ﷺ.

٢. وروي عنه, عن ابن عباس, عن أسامة رضي الله عنهم.

فأما الوجه الأول: فرواه عنه أبناء عقبة «موسى, وإبراهيم, ومحمد»:

١. موسى بن عقبة, أخرج روايته:

- البخاري, ومسلم, وأبي داود, والنسائي, من طريق مالك, عنه, به.
- والبخاري, ومسلم, والنسائي من طريق, يحيى بن سعيد, عنه, به.

٢. إبراهيم بن عقبة, أخرج روايته:

- مسلم, من طريق «عبد الله بن المبارك, وسفيان الثوري » عنه, به.
- والنسائي, من طريق « حماد بن زيد, وسفيان الثوري» عنه, به.

٣. محمد بن عقبة, أخرج روايته مسلم, من طريق سفيان الثوري, عنه, به.

وأما الوجه الثاني: فجاء من طريق سفيان بن عيينة, عن إبراهيم بن عقبة, عن كريب, عن ابن عباس, عن أسامة.

وأخرج رواية سفيان:

أحمد في مسنده (٧٩/٣٦ ح ٢١٧٤٩).

والنسائي في سننه (٩٢/١ ح ٦٠٩) قرن روايته برواية محمد بن أبي حرملة. وفي الكبرى (١٥٩٢) عن سفيان لوحده.

وابن خزيمة في صحيحه (٢٦٨/٤ ح ٢٨٥١) عن سفيان ومحمد بن أبي حرملة, وجعله من حديث ابن عباس, وقال: «لا أعلم أحدا أدخل ابن عباس بين كريب وبين أسامة في هذا الإسناد إلا ابن عيينة».

والحميدي في مسنده (٤٧١/١ ح ٥٥٨) عن سفيان ومحمد بن أبي حرملة, وقال سفيان: «قال أحدهما أخبرني كريب, عن ابن عباس, عن أسامة وقال الآخر: أخبرني كريب, عن أسامة», ثم قال آخر الحديث: قال سفيان: «لم يختلف إبراهيم بن عقبة ومحمد في شيء من هذا الحديث إلا أن ذا قال كريب, عن أسامة وقال: هذا كريب, عن ابن عباس, عن أسامة».

وقد نص الحفاظ على وهم سفيان في هذه الرواية, فهو وإن كان ثقة ثبت, إلا أنه خالف الجماعة: ابن المبارك, وزهير بن معاوية, وسفيان الثوري, وحماد بن زيد, وقد سبق قول ابن خزيمة, ونقل أبو القاسم البغوي, عن أحمد بن حنبل أنه قال: «خالف سفيان في هذا الحديث الناس», وقول ابن أبي شيبة لما حدث بهذا الحديث عن ابن عيينة: «وهم سفيان في هذا الحديث, سمعه كريب من أسامة, ليس فيه ابن عباس. قال أبو بكر: والحديث على ما رواه ابن المبارك» [٤٩].

ومن هنا يأتي إشكالان:

الأول: من قول ابن أبي شيبة أن حديث كريب, عن أسامة, ليس فيه ابن عباس.

وقد روى محمد بن أبي حرملة الحديث عن كريب على الوجهين, فرواه عن كريب عن أسامة, إلى قوله: «**حتى أتى مزدلفة, ثم ردف الفضل بن العباس**», ثم رواه عن كريب, عن ابن عباس, **أنه حدثه عن الفضل أن النبي ﷺ لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة**. أخرج الوجهين البخاري في صحيحه (١٦٦٩) و (١٦٧٠), ومسلم (١٢٨٠) و (١٢٨١). وأخرج الوجه الثاني أحمد في مسنده (١٧٩٢).

الثاني: من نقل الحميدي السابق, وبيان سفيان بن عيينة أن حديث إبراهيم بن عقبة ليس فيه ابن عباس, وأنه في حديث ابن أبي حرملة.

ومما سبق؛ وأن البخاري ومسلم خرّجا حديث ابن أبي حرملة, عن كريب, عن ابن عباس. من هذا كله قد يظن البعض أن سفيان لم يهم, لأنه بين كما في رواية الحميدي, وهنا يمكن القول بأن هناك خطأين في رواية سفيان:

الأول: إدخال ابن عباس في رواية إبراهيم بن عقبة, الوهم هنا يتحمله من دون سفيان, وذلك أن سفيان قد بين في رواية الحميدي عنه, أن رواية إبراهيم بن عقبة ليس فيها ابن عباس, وإنما في رواية ابن أبي حرملة.

ويمكن القول بأن سفيان بيّن مرة, ولم يبين مرة أخرى فحمل حديث أحدهما على الآخر, وقال الأثيوبي: «لكن الجمع ممكن بأنه سمعه عن ابن عباس عنه, ثم سأل بعدُ أسامةَ, فأخبره به, فإن ابن عيينة ثقة ثبت حافظ, فمخالفته لهم لا تضره»(٥٠).

الثاني: إدخال ابن عباس في رواية ابن أبي حرملة, عن كريب, عن أسامة, والوهم هنا يتحمله سفيان؛ إذ أن رواية ابن أبي حرملة, عن كريب, عن ابن عباس, عن الفضل, وليست عن أسامة, كما عند البخاري ومسلم, فحمل سفيان رواية أحدهما على الآخر.

ولعله هذا المراد بقولهم: وهم سفيان في هذا الحديث.

الخلاصة:

أولا: حديث إبراهيم بن عقبة, عن كريب, عن أسامة, ليس فيه ابن عباس, وإدخال ابن عباس فيه لا يتحمله سفيان بن عيينة.

ثانيا: حديث محمد بن أبي حرملة على وجهين:

١. عن كريب, عن أسامة, ليس فيه ابن عباس.

٢. عن كريب, عن ابن عباس, عن الفضل بن عباس, وليس عن أسامة.

وأخطأ سفيان بن عيينة هنا, فحمل حديث أحدهما على الآخر, والله أعلم.

فائدة الزيادة:

بيان وهم سفيان بن عيينة في إدخال ابن عباس في حديث كريب, عن أسامة, وأن الصواب في حديث كريب, عن ابن عباس, أنه عن الفضل بن العباس, والله أعلم.

الخاتمة:

بعد أن وفقني الله ﷻ لإتمام هذا البحث وإكماله، فإنني أحب أن ألخص أهم النتائج التي توصلت إليها، **ما يتعلق بالجزء النظري** من البحث:

١- أشتهر الحافظ المزي بأهم كتابين صنفهما في علم الحديث وهما: "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" و"تهذيب الكمال في أسماء الرجال".

٢- اعتمد المزي في تصنيف كتابه "الأطراف" على كتاب "أطراف الصحيحين" لأبي مسعود الدمشقي، و"أطراف الصحيحين" لخلف الواسطي، ورتب كتابه على كتاب "أطراف السنن الأربع" لابن عساكر.

٣- أن عقلية المزي مرتبة، ظهر ذلك من خلال منهجه في كتابه "الأطراف".

ما يتعلق بالجانب التطبيقي:

١- الصناعة النقدية ظاهره عند الحافظ المزي من خلال تعقباته.

٢- من أهم فوائد زياداته في مسند أسامة بن زيد ﷺ:

أ-ذكر عدد من المتابعات لتقوية الحديث.

ب- تبيين الكنى وحال الراوي جرحًا وتعديلا.

ج- بيان الراجح من الروايات.

د- إضافة طريق محفوظ.

هوامش البحث:

(١) أوصلها الحافظ ابن الصلاح (٦٥) نوعًا، وقال: ".. وليس بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى..". ينظر: مقدمته (ص١١).

(٢) ينظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ المزي (٤/١).

(٣) ينظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، (ط: الأولى، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م) (١٧٣/٦).

(٤) ينظر: تاريخ بغداد، للخطيب (١٧٣/٦).

(٥) ينظر: إتحاف المهرة، لابن حجر (١٥٨/١).

(٦) ينظر: المصدر السابق (١/ ١٦٠).

(٧) ينظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ المزي (٦/١).

(٨) ينظر: المصدر السابق (١/ ٨).
(٩) ينظر: طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢٧٥/٤) ، تذكرة الحفاظ للذهبي (١٩٧/٤).
(١٠) ينظر: المصدر السابق (٤/ ٢٠٠).
(١١) ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي برقم (١١٠).
(١٢) ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي برقم (١١٠).
(١٣) بتصرف: "مقدمة تحفة الأشراف" تحقيق: د. بشار عواد (٣٥/١).
(١٤) ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي برقم (١١٠).
(١٥) ينظر: طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (٢٧٩/٤) ، تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/ ٢٠٢) ، الوافي بالوفيات للصفدي برقم (١١٠).
(١٦) ينظر: طبقات الشافعية، للسبكي (٣٩٥/١٠).
(١٧) ينظر: المعجم المختص للذهبي (ص٢٩٩).
(١٨) ينظر: البداية والنهاية لابن كثير (١٨١/١٨).
(١٩) بتصرف: "مقدمة تحفة الأشراف" تحقيق: د. بشار عواد (٣٩/١).
(٢٠) ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١٩٤/٤).
(٢١) الوافي بالوفيات برقم (١١٠).
(٢٢) ينظر: الأعلام للزركلي (٢٣٦/٨).
(٢٣) ينظر: تذكرة الحفاظ، للذهبي (٤/ ١٤٩٨).
(٢٤) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (١٠/ ٤٠١).
(٢٥) ينظر: النكت الظراف لابن حجر (ص٤).
(٢٦) ينظر: البدر الطالع، للشوكاني (٢/ ٣٥٣).
(٢٧) ينظر: تحفة الأشراف (١/ ٦).
(٢٨) المطبوع كما طبعة دار الكتب العلمية (١٩٩/١) فيها عن محمد بن زيد, بنفس ما ساقه المزي.
(٢٩) (٢٥/١٣).
(٣٠) ينظر: لسان الميزان لابن حجر (٥٠٥/٥).
(٣١) ينظر: تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٣٦/٢), والضعفاء للنسائي (ص: ٩٥), والثقات لابن حبان (٤٥٨/٧), والمشاهير(ص:٢٢٤), والكامل لابن عدي (٥٦/٨), والعلل للدارقطني (١١٢/٥), وتهذيب الكمال (١٧١/٢٩), والكاشف (٣٠٩/٢), والتقريب (ص: ٥٥٤) ولسان الميزان (٤٠٥/٧).
(٣٢) تهذيب الكمال (٣٤٦/١٤), وقال ابن حجر في التقريب (ص: ٢٩٧): مجهول.
(٣٣) ينظر: تهذيب الكمال (٥١٩/٢٧).
(٣٤) تهذيب الكمال (٥٢/٦).
(٣٥) سير أعلام النبلاء (٢٥٢/٣).
(٣٦) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٤١٦/٢١).
(٣٧) جامع المسانيد والسنن (٢٣٨/١)
(٣٨) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ١٥٦).
(٣٩) أطراف الغرائب (٣٦٥/١).
(٤٠) معرفة السنن والآثار (١٤٥/٩).

(٤١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢٦٥/٢)
(٤٢) ينظر التمهيد لابن عبد البر (٢٩٢/٦), وبين ذلك ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٧٦/٢) بأنه سمع من الزهري أحاديث بمكة فلم يكتبها, وعلق بحفظه بعضها فلم يكن من الضابطين عنه, ولذلك لم يخرج الشيخان من روايته عنه شيئا. وذكر الخطيب في تاريخه (١٣٠/١٦) عن عمرو بن عون, قال: سمعت هشيما, يقول: سمعت من الزهري نحوا من مائة حديث فلم أكتبها.
(٤٣) معرفة السنن والاثار (١٤٥/٩).
(٤٤) ثقة ثبت. التقريب (ص: ٤٨١).
(٤٥) الفقيه, صاحب مالك, ثقة. التقريب (ص: ٣٤٨).
(٤٦) التقريب (ص: ٣١٧).
(٤٧) التمهيد (٢٨٠/٦).
(٤٨) علل الحديث لابن المديني (ص: ٨٨).
(٤٩) مسند أسامة بن زيد لأبي القاسم البغوي (ص: ٩٤).
(٥٠) ذخيرة العقبى (٥٦٧/٧).

فهرس المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ت: مركز خدمة السنة والسيرة، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ط: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)
- الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر.
- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة – بيروت.
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨ م.
- تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، ت: بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت ط: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، ليوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ)، ت: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، ط: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- الجامع الكبير (سنن الترمذي)، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)
- ت: بشار عواد، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى، ١٩٩٦ م.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م
- سنن النسائي، صححها: جماعة، وقرئت على الشيخ: حسن محمد المسعودي.

- الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط: الأولى، ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م.
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد بن ماجة القزويني (ت ٢٧٣ هـ)، ت: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ت: د. مصطفى ديب الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) - دمشق، ط: الخامسة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، عام النشر: ١٣٧٤ هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) ت: د. محمود الطناحي د. عبد الفتاح الحلو، الناشر: دار هجر، ط: الثانية، ١٤١٣هـ.
- طبقات علماء الحديث، لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (ت ٧٤٤ هـ) ت: أكرم البوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان، ط: الثانية، ١٤١٧هـ.
- معرفة أنواع علوم الحديث، لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) ت: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، سنة النشر: ١٤٠٦هـ.
- المعجم المختص بالمحدثين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت: د. محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، ط: الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)
- ت: أحمد الأرناؤوط وزملائه، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ.